



تعميم رقم ٢٠٢٤/٣٤

إلى جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والمجالس والهيئات والمحافظات بشأن
التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في موضوع إدارة وتوزيع المساعدات جراء العدوان الإسرائيلي

عملاً بأحكام القانون رقم ١٧٥ تاريخ ٢٠٢٠/٥/٨ (مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) لا سيما المادتين ١٨ و ٢٣ منه، والذي أناط بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رصد حالات الفساد وتوثيقها وكلفتها وأسبابها وجهود مكافحتها والوقاية منها، إضافةً إلى المساهمة في نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسسات العامة والمجتمع،

ونظراً للظروف المستجدة المتمثلة بالعدوان الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية كافة، والذي تسبب بموجة كبيرة من النزوح، ما استدعى إرسال كميات كبيرة من المساعدات للنازحين في مراكز الإيواء وغيرها،

وتعزيزاً لشفافية إستلام وإدارة وتوزيع المساعدات المخصصة للنازحين نتيجة لهذا العدوان، وإنطلاقاً من المسؤولية المشتركة في ضمان الأطر الرشيدة لحسن سير الإجراءات،

وتمكيناً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من مراقبة حُسن تنفيذ المهام الموكلة إليها مع تحديث هذه المعلومات تبعاً وبناءً لطلبها وطلب لجنة الطوارئ الحكومية،

يُطلب إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات والمجالس والهيئات والمحافظات التي تعمل في إطار الإستجابة الإنسانية لإحتياجات النازحين وتولي عملية إستلام وإدارة وتوزيع المساعدات، تزويد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بما يلي:

- ١- مضمون الآليات المُعتمدة لإيصال المساعدات إلى مُستحقيها.
- ٢- المُستندات الرسمية والمعلومات التي تُفيد عن كمية وأنواع المساعدات العينية وقيم المساعدات المالية المُرسلة، مع تحديد مصادرها وأي معلومات أخرى تتعلق بالأشخاص النازحين ومراكز الإيواء.

وعلى أن يتم إيداع رئاسة مجلس الوزراء - لجنة الطوارئ الحكومية نسخة عن هذه المعلومات.

بيروت في: ٢٠٢٤/١١/١٥

رئيس مجلس الوزراء

نجيب ميقاتي